

الوداع يجب عليه غير الخلع ويمكن ان يقال السلام مندوب خارج
 الصلاة وكونه ليس ثانيا لا اثر قليلا هل اه **قوله** وان لم يرس
 المناسك عند الترخيب وسيا في ذلك الكلام حكيم ما فيه من الخلق
قوله وفي الفتح **قوله** هذا من تحريم الناس بل هذه عبارة الفتح
 وليس هذا في الفتح **قوله** وبين الامنافه التي في الحاشية قوله
 وينوي الطواف لله تعالى يستغاد منه انه ليس هنا الاضافة
 الى الله تعالى كالمصلاة وقياس سن عدل الركعات ان يقال
قوله ومنها اي تسن الطواف الموالاة الى عبارة الفتح
 مع المتن وان يولي عرفا الذكر وغيره طوافه اتباعا وخروج
 من حلقه في وجبه اي وهو قوله عندنا ومذهب الحنابلة و
 ليس يعلم وجوبها القياس على الوجهين معا مع ان كلا عبارة
 يجوز ان يتكلم بها ليس منها وسيعلم بما في اول الفصل الذي
 الموالاة بين الطواف والركعتين بينهما والاستلام وبسببه
 وينبغي السعي ثم قال **قوله** يجب الموالاة بين الطواف اي
 اشواطه وبعضها اه قوله يجب ان الخلاف اعما هو في الموالاة
 بين الطوافات واجزاها قال في النهاية ومحل الخلاف في
 الكثير غير عدد اما السير والكثير بعد ذلك فيمن جازما
قوله وذهب الاستيفاق قاله الكردنجي وينكصن مع
 ذكره في الاصل ان الواجب ان من فرق كثيرا اي وهو ما بين
 المناظر انه اعرض عنه ذلك له الاستيفاق مطلقا
 كان بعد ذلك فلا كراهة بل في الابعاب ولا حله في الاولى
 وان لم يفرغ من الاعداد الذي ذكرها فمكروه وقيل
 في الامداد الكراهة بطواف الغرض وفي الابعاب قطع

كان

لماذا

طواف المغفل وتفرقة لا يكره مطلقا ونظر فيه في الملح لان
 لم يحسن هذا التفرقة الوقوع في الخلاف وهو جار في الغرض
 والنفاء استوجبه فيها انه لا يضر تخلي اعناء او جنون
 انشاء الطواف تحتها بين اركان الحج والتفرقة قد
 مبنى على اشتراط الموالاة وحيث اراد القطع في الاول
 قطع عن وتر وعند الحجر الاسود وحيث قطع لغير
 اثبت على ما مضى والافلا ولا يسجد فيه سجدة من
 سجدة في التلاوة اي لانه تشبيه الصلاة وهي تدخلها
 سجدة التلاوة وتخرج الطواف انه يجعلها وان كان
 الطواف فرضا لكن في الملح معقضي قوله الشافعي فيما
 اذا حسي فزيت نحو الوتر او حضرت حنارة لا احب
 ترك ذلك لانه فرض عين ولا يترك لغيره اية
 لا يقطع الغرض لسجدة التلاوة وله وجه ويحتمل
 ان يقال يقطع له لعصر منه بخلاف صلاة الجمعة
 اه وهو قياس قطع نحو التدرس وان كان فرض عين
 الاجابة للودن وعلوه بانها تعوت بخلافه والاولى
 ان يزيد او مع قصر منها حتى لا يرد ما قالوه هنا
 في صلاة الجنابة لكن ليس بين صلاة الجنابة و
 الاجابة كغيره **قوله** عن المغفل الكثير
 ولو لا هذا في الملح قوله يخرج من الخلاف في يوجد منه
 ان محل ذلك الاستيفاق اذا كان التفرقة الكثير لا
 عذر لانه محل الخلاف وان التفرقة المبطل على قوله
 حكوه قال بن الحمال واستظهر تأييد المصلاة عبد

الرسالة ص 111
 في الصلاة ص 111
 في الصلاة ص 111